واقع النموذج السنغافوري في مكافحة الفساد

The reality of the Singaporean model in the fight against corruption

د. عبد القادر شارف

أستاذ محاضر صنف "أ"، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية

جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر

charefaek@yahoo.fr

ملخص:

على عكس العديد من البلدان الأسيوية , نجحت سنغافورة في الحد من ظاهرة الفساد التي كانت منتشرة في البلاد , وذلك تجلى في حسن أدائها في العديد من المؤشرات القياسية كمؤتمر الشفافية , بيئة الأعمال , التنمية البشرية وتقرير التنافسية الدولي , إذ يمكن أن ينسب هذا النجاح إلى الإرادة السياسية لحكومة حزب العمل الشعبي, وهو ما انعكس في إنشاء مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد , الذي يعتبر هيئة مستقلة عن الشرطة, يقوم بالتحقيق في وقائع الفساد في القطاعين العام والخاص , ويرأس هذا المكتب مدير يتبع رئيس الوزراء مباشرة, وكذا سن قانون عائدات الجريمة سنة 1960 , وفرض هذا القانون دون تحييز وتمييز , دون أي تدخل من الحكومة , فنجاح هذه التجربة ساهم في تطوير هذا البلد خلال أكثر من 53 عاما في ظل حكومة لي كوان يو, الذي كان رئيسا للوزراء آنذاك.

الكلمات المفتاحية: فساد؛ سنغافورة؛ شفافية

Abstract

Unlike many Asian countries, Singapore has succeeded in reducing the phenomenon of corruption that was prevalent in the country, and this was reflected in the good performance in many of the standard indicators such as the Conference of transparency, the business environment, human development and international competitiveness report, since the suces may be attributed the political Will of the Government of People's action Party, and is reflected in the establishment of the FBCP in corrupt practices, which is independent of the police body, is investigating the facts of corruption in the public and private sectors, and this office is headed by director follows the prime minister directly, and as well as POCA age in 1960, and the imposition of this law without discrimination, without any interference from the government. the success of this experiment contributed to the development of this country in more than 53 years Under the government of Lee Kuan Yew, who was prime minister at the time The existence of effective political will.

Keywords: Corruption; Singapore; Transparency

مقدمة:

في التاسع أوت من سنة ألفين وخمسة عشر, احتفلت سنغافورة بعيدها الخمسون للاستقلال , ولا شك أن النجاح الاستثنائي لهذا البلد, أمر يستحق الإشادة, فتاريخ سنغافورة غير عادي, فمنذ فجر الاستقلال سنة 1965 والظروف الصعبة التي مر بها هذا البلد (1,5 مليون نسمة آنذاك) عندما تم طردها من البلد الأم ماليزيا لأن غالبيتها صينيون , والطبيعة الجغرافية الفقيرة من الموارد الطبيعية أعطوا صورة أن هذا المجتمع لا مستقبل له, أن مآله الضياع ,في هذا الواقع المرير وأدى ذلك بالقيادة السياسية لهذا البلد في ذلك الوقت إلى وضع سياسات وخطط تنموية أساسها الاعتماد على النفس والاستفادة من التجارب التنموية في عدد من البلدان وفي مقدمتها ألمانيا واليابان, تلك الدول التي استطاعت تجاوز الكثير من الأخطاء والمعوقات واللحاق بركب الدول الصناعية الكبرى فلقد عملتسنغافورة على إنتاج مجتمع آمن ومستقر وأشخاص مؤمنين بأن الحياة تستحق العناء من أجلهم ومن أجل أبنائهم , فقد تم تشييد نظام متكامل مفهوم الأساسي (الجدارة) ,بمعنى وضع الشخص المناسب في المكان المناسب (أنت موجود هنا لأنك أفضل شخص لهذه الوظيفة),و هذا النظام المتكامل كان أساسه سلطة سياسية بيضاء اليد , وبرنامج ومخططات تعتمد على الشفافية والحوكمة من خلال وضع إستراتيجية شاملة لمكافحة الفساد فسنغافورة الآن تحتل مركزا رياديا على سلم الشفافية الدولية مما جعل من الوقوف على هذه التجربة في مكافحة الفساد أمرا بالغ الأهمية , فتجربتها تعود إلى سنة 1952.

وهو موضوع هذه الورقة البحثية التي سوف نتطرق فيها إلى واقع هذه التجربة والاستفادة قدر المستطاع منها ولذلك ارتأينا تقسيم البحث إلى المحاور الآتية.

1- نافذة على جمهورية سنغافورة.

2- عرض بنية الاقتصاد السنغافوري (مؤشرات اقتصادية).

3- استعراض تجربة سنغافورة في مكافحة الفساد.

4- النتائج وعوامل النجاح.

1- نافذة على جمهورية سنغافورة:

أ- بطاقة تعريفية:

المساحة: 704 كلم^2.

الاسم الرسمي: جمهورية سنغافورة.

العاصمة: مدينة سنغافورة.

القارة:آسيا.

تعداد السكان: 469.700 5 نسمة (إحصائيات 2015).

نوع الحكومة: جمهورية برلمانية.
الاستقلال: استقلت بتاريخ 09/ 08 / 1965.
الديانة: بوذية (51 %) , مسيحية (15 %) , إسلام (14 %).
العملة: الدولار السنغافوري.
الناتج المحلي الإجمالي: يفوق 290 مليار دولار (إحصائيات 2015).

ب – الجغرافيا والمناخ [1]:

تقع سنغافورة في جنوب شرق أسيا (جزيرة) يبلغ طول سواحلها 180 كلم , ولسنغافورة موقع جغرافي فريد عند رأس شبه جزيرة الملايو وأرضها منخفضة السطح بوجه عام , إلا أن بعض التلال تنتشر في الشمال الغربي وتغطي الغابات الاستوائية بعض تلالها , إلا أنه أزيلت مساحات كبيرة منها , وحلت محلها الزراعة , وتحولت أرضها إلى مزارع للمطاط وجوز الهند , والفواكه المدارية ,ومن مميزات مناخ الجزيرة درجة حرارة شبه ثابتة طوال السنة نظرا لقربها من خط الاستواء ونسبة رطوبة عالية وتساقط أمطاروفيرة لتعرضها للتأثير البحري , ومتوسط درجة الحرارة حوالي 31 م.

ج–السكان [2]:

يتكون المجتمع السنغافوري من 80 % من الصينيين 14 %من المالاي 8 % من الهنود 1 % أعراق أخرى ويقدر عدد سكانها وفقا للإحصائيات الحديثة ما يفوق 5 ملايين نسمة , وهي من الدول العالية الكثافة السكانية في العالم , حوالي 6112 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد ومعدل النمو السكاني بلغ 1.9 %في نهاية الثمانينات , فقد اعتمدت الدولة حملة لتنظيم النسل بدأت عام 1960.

د– التعليم[3] :

تدعم الدولة معظم المستويات الابتدائي , الثانوي والجامعي , واللغة الانجليزية هي لغة التدريس في المدارس الحكومية , وتعتبر من بين أوائل الدول من حيث جودة التعليم , فجامعة سنغافورة الوطنية وجامعة نانيانغ التكنولوجية هي من بين أفضل 100 جامعة في العالم.

2- عرض بنية الاقتصاد السنغافوري: (وقائع , بيانات وأرقام):

سنحاول في هذا الجزء من البحث استعراض طبيعة وبنية الاقتصاد السنغافوري من خلال بعض الأرقام والإحصائيات التي تمكنا من جمعها وهي كالتالي:

أ– الناتج المحلي الإجمالي (أسعار جارية) [4]:

لدينا هذا الجدول الذي يوضح بعض مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي:

جدول رقم 01: يوضح مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي لسنغافورة

التعيين	القيمة	السنة
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار)	296.06	2015
الناتج المحلي الإجمالي (مليار بالعملة الوطنية)	401.43	2015
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)	53604.15	2015
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	1.30	2012
الدين الحكومي كنسبة مؤوية ما الناتج المحلي الإجمالي	97.77	2015

***Source**:ar.actualitix.com/contry/sgp*

ب-البطالة:

جدول رقم 02: يوضح مؤشرات البطالة في سنغافورة

التعيـــــن	القيمة	السنة
معدل البطالة (%)	2.00	2015
البطالة بين الشباب (15-24 سنة)	6.70	2013
تنبؤ معدل البطالة من صندوق النقد الدولي(%)		
2016	2017	2018
2.00	2.00	2.00

***المصدر**: نفس المرجع السابق*

ج-نسبة التضخم (أسعار المستهلك العادي) [5]

جدول رقم 03: يوضح نسبة التضخم في سنغافورة

التعيين	القيمة	السنة
نسبة التضخم	0.04	2015

***المصدر**: تقرير التنمية (صندوق النقد الدولي 2015)*

د-الواردات والصادرات[6]:

جدول رقم 04: يوضح حجم الصادرات والواردات

التعيـــــن	القيمة (دولار أمريكي)	السنة
صادرات السلع	409.769.000.000	2014
الواردات من السلع	366.247.000.000	2014

***المصدر**: تقرير البنك الدولي2014*

هـ -مؤشرات التنمية البشرية [7]:

جدول رقم 05: مؤشر التنمية البشرية لسنغافورة

البيانات	التاريـــخ
0.90	2013
0.90	2012
0.90	2011
0.89	2010

***المصدر**:البيانات الرئيسية لسنغافورة , الرابط ar.actualitix.com*

و –مؤشر سهولة ممارسة الأعمال [8]:

تحتل سنغافورة في هذا المؤشر المرتبة الأولى من ضمن 189 اقتصاد وقد جاءت البيانات على الشكل التالي:

جدول رقم 06: يوضح مؤشر مناخ الأعمال في سنغافورة

المؤشـــــر	الرتبة
مؤشر سهولة ممارسة نشاط الأعمال	1
بدء النشاط التجاري	10
استخراج تراخيص البناء	1
الحصول على الكهرباء	6
الحصول على الائتمان	19
تسجيل الملكية	17
حماية المستثمرين	1
إنفاذ العقود	1
تسوية حالات الإعسار	27

المصدر: *مجموعة البنك الدولي , قياس أنشطة الأعمال ,doingbusiness سهولة ممارسة أنظمة الأعمال سنغافورة arabic.doing business.org.data*

و ما يمكن الإشارة إليه فيما يخص مؤشر حماية المستثمرين فقد جاءت البيانات الفرعية لهذا المؤشر على النحو التالي[9]:

جدول رقم 07: يوضح المؤشر الفرعي لحماية المستثمرين

المؤشرات الفرعيـــــة	التنقيط من 0 إلى 10
مؤشرات نطاق قوة حماية المستثمرين	8.3
مؤشرات نطاق الإفصاح	10
مؤشرات نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة	9.0
مؤشرات قيام المساهمين بإقامة الدعاوى	9.0
مؤشرات نطاق الحوكمة وحقوق المساهمين	7.3
مؤشرات مدى الملكية والإدارة	7.0
مؤشرات نطاق الشفافية في الشركات	7.0

Source *:world Bank groups flagship report doing business 2016 (measuring regulatory quality and efficoncey ,econonny profile 2016 ,Singapore 113 th édition p.64*

ن-واقع البحث العلمي:

في خطاب لرئيس الوزراء السابق لي كوان يو , في مؤتمر علمي بالسعودية سنة 2008 , موضحا سبب معجزة سنغافورة , قال فيه [10],لقد أدركنا الحكمة الصينية التي مضمونها:

- (سنة واحدة ضرورية لكي تنمو بذرة)
- (وعشرسنوات لكي تنمو شجرة)
- (ومئة عام لكي ينمو إنسان)

لقد اعتمدت سنغافورة على بناء الإنسان والاهتمام بالقيم الحضارية , والتاريخ والتراث , فقد تبنت سلسلة من السياسات منها نظاما حازما لتحديد النسل مما جنب البلاد انفجارا سكانيا كبيرا. يعرقل التنمية وعممت التعليم الإلزامي وتحديثه [11]

كما قامت سنغافورة بإعطاء أهمية لقطاع البحث العلمي حيث بلغ حجم الإنفاق على هذا القطاع 2 % من الناتج المحلي الجمالي سنة 2012 [12], كما بلغ عدد براءات الاختراع خلال نفس السنة 7671 براءة اختراع وتحتل سنغافورة المركز الثاني في مؤشر التنافسية العالمية والسابع فيما يخص الابتكار العلمي , والرابع في أنظمة البحث والتطوير[13].

س –النمو القطاعي للنشاطات الاقتصادية:

من خلال ما سبق فقد نما الاقتصاد السنغافوري بمعدلات كبيرة وتفوق التوقعات ,آخرها التوقعات المتعلقة بالربع الأخير من سنة 2015 بسبب انتعاش قطاعي الخدمات والبناء , بالرغم من تراجع أداء قطاع التصنيع وتشير أخر الإحصائيات إلى ما يلي [14]:

- نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.7% في الثلاثة أشهر المنتهية في ديسمبر.
- نما اقتصاد سنغافورة بنحو 2 % على أساس سنوي في الربع الأخير من العام الماضي مقارنة بنفس الفترة سنة 2004.
- ارتفع قطاع الخدمات بنحو 3.2 % في الربع الرابع من 2015 على أساس سنوي. بينما قطاع البناء بحوالي 2.2 %.
- إنتاج قطاع الصناعات التحويلية تراجع بنسبة 6 % في الربع الأخير من العام الماضي على أساس سنوي , مقابل هبوط بلغت نسبته 5.9 % في الربع الثالث من نفس العام.

3- عرض تجربة سنغافورة في مكافحة الفساد:

يقول السيد لي كوان يو وهو رئيس وزراء سنغافورة المستقلة أنه عند تكوينهم لحزب العمل الشعبي سنة 1954 , كانوا على وعي بإخفاقات زعماء الاستقلال في الدول الأسيوية وفسادهم وباستحواذهم على ثروات البلاد كانوا غاضبين من سلوك هؤلاء الزعماء الذين اخلفوا وعودهم وفشلوا في أن يكونوا النموذج لمواطنيهم , ولذلك عندما أدت أول حكومة يرأسها القسم في عام 1959 ظهر الجميع بقمصان وبناطيل بيضاء في رمزية للنقاء ونظافة اليد في السلوك العام [15],فلقد كان من بين أولاالإجراءات التي قامت بها الحكومة آنذاك , هو توجيه مكتب التحقيقات في الأساليب الفاسدة (مفوضية محاربة الفساد) بالتركيز أولا على المستويات العليا من الحكم والخدمة المدنية [16].

أ– إنشاء مكتب التحقيقات في مكافحة الفساد:

تم إنشاء هذا المكتب منذ سنة 1952 لكن تم تفعيله سنة 1959 مع وصول لي كوان يو إلى رئاسة الوزراء , ويعتبر هذا المكتب هيئة مستقلة عن الشرطة , تقوم بالتحقيق في وقائع الفساد سواء في القطاع العام أو الخاص , ويرأس هذا المكتب مدير يتبع رئيس الوزراء مباشرة [17], ويمكن إيجاز دور هذا المكتب في ما يلي [18]:

- إتباع سياسات من شانها مكافحة الفساد في الجهاز الإداري العام والخاص.
- التحقيق في استخدام السلطة من قبل المسئولين.
- إرسال التقارير إلى جهات التي يتبعها المتهمون بممارسة الفساد.
- مراجعة منظومات العمل في الهيئات الحكومية المختلفة وإعادةهندستها ,بما يعمل عل التقليل من ممارسات الفساد.

- تقديم مقترحات لمكافحة الفساد في الجهات المختلفة.
- عمل لقاءات مع المسئولين خاصة الذين يتعاملون مع الجمهور للتأكيد على مبادئ الشرف والنزاهة وتجنب الفساد.
- التحقيق فيما يرد إلى المكتب من شكاوى تفيد وقوع ممارسات الفساد.
- التحقيق في ممارسات الفساد التي قام بها مسئولون في الحكومة.

كما يقوم المكتب باعتماد سياسة إعلامية تقوم على توعية الجمهور بمظاهر الفساد المختلفة من خلال[19]

إنشاء الموقع الالكتروني للمكتب , تقدم من خلاله خدمات تثقيفية وتفاعلية يتم من خلالها, اختبار مستوى معارف الزائرين بمظاهر الفساد وطرق مواجهته ,بالإضافة إلى العديد من الخدمات الالكترونية , كالاشتراك في محادثات جماعية حول الفساد بين أطراف ينتمون للقطاع العام أو الخاص.

تقديم خدمات الكترونية سهلة تمكن المواطنين من الإبلاغ عن وقائع الفساد عبر مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة , دون خشيتهم من التعرض للمسائلة القانونية ,تحت حملة ترفع شعار" مواطن شريف يعني أمة شريفة ".

ب- الآلية القانونية والإجرائية المتبعة لمكافحة الفساد:

في سنة 1959 أصدرت الحكومة قانونا جديدا لمكافحة الفساد ,وسعت فيه من تحديد الهدية لتشمل كل شيء ذي قيمة مهدى لأي مسؤول, وتم فيه إعطاء سلطات واسعة للمحققين في شبهات الفساد بما في ذلك سلطة الاعتقال والاطلاع على الحسابات المصرفية للمشتبه بهم وأسرهم [20].

فسياسة مكافحة الفساد في سنغافورة واسعة النطاق إضافةإلىالتوعية , استعانت الدولة بالأداة القانونية للردع واتخاذ جملة من التدابير منها:

- الفصل بين الوزارات وإدارة التنفيذ حيث يتولى التنفيذ في الغالب هيئات ومؤسسات منشأة بقانون ولا يبقى للوزارةإلا التخطيط الاستراتيجي [21].
- زيادة مرتبات الموظفين في الدولة بحيث تكون كافية لتوفير مستوى حياة كريمة, فرفع الأجور هو أهم رادع للفساد [22].
- تبسيط الإجراءات الإدارية والحد من المستندات المطلوبة للحصول على الخدمة ,مع وضع مدونة إجراءات واضحة [23].
- تفادي المنطقة الرمادية في سلطة الموظفالعام. بالتضييق من سلطته التقديرية , بوضع معايير دقيقة يستند عليها على أداء عمله, لأن التوسع في السلطة التقديرية للموظف العام موجب من موجبات الفساد وسبب من أسباب إضعاف الرقابة على عمله[24].
- إيجاد أنظمة شفافة تؤدي إلى التقليل إلى حد كبير من الأسرار التي يملكها الموظف العام بسبب وظيفته , بحيث أن الموظف لا يملك أسرارا ولا يجد أسرارا لبيعها.

- وضع نظام واضح المعالم ومفتوح للمشتريات الحكومية يمكن الاطلاع عليه من خلال مركز الأعمال الالكترونية , وهو بوابة للمشتريات الحكومية تسمح للمتقدمين بعروض, الاطلاععلى كل الصفقات والمواصفات المطلوبة [25].
- الحد إلى أكبر قدر ممكن من تعامل الموظفين بالمال (الموظف لا يرى المال وإنما يرى الأرقام) , فالرسوم والغرامات تدفع الكترونيا , ذلك لأن التقليل من لمس الموظف للمال يوفر الجهد والوقت ويقلل من الفساد.
- إنشاء هيئة لمراجعة تاريخ الأفراد قبل توظيفهم لضمان عدم تولي أي شخص منصب قيادي , أو عمل سياسي بسبب شبهة الفساد.
- توسيع نطاق الخدمات الالكترونية في التعاملات الإدارية , هناك 1600 خدمة تتم في منزل الشخص الطالب لها ,و خدمة الحصول على التراخيص عبر الانترنيت (71 نوع من الخدمات)[26].
- إشهار العقود الإدارية ونتائجها عبر الانترنيت.
- الحد من نشر ثقافة الفساد في البلاد , ومنع نشر إشاعات عن حالات الفساد إلابوجد دليل واضح , فهذا يعتبر جريمة في حد ذاته.
- حظر استعمال الصفة في الأماكن التي تقدم فيها الخدمات بالنسبة للقضاة وأعضاء النيابة العامة, والموظفين العامين , وإذا ظهر بيان الوظيفة في مستند رسمي فيجب أن يكون بالقدر اللازم كأن يدون أنه قاضي دون تفاصيل.
- نص القانون على جملة من العقوبات كالسجن والغرامات المرتفعة والمصادرة والاسترداد[27].
- عند التحقيق في قضايا الفساد يجب أن يتعدد المحققون بحيث لا يجوز أن يتولى القضية محقق واحد [28].
- وضع جوانب إجرائية تقوم على فكرة أن جرائم الفساد قليلة المردود بالنظر لكثرة مخاطرها.
- إعطاء سلطات واسعة لأعضاء هيئة الفساد في الكشف عن الجرائم منها مراقبة التغيرات التي تطرأ على حياة الموظفين وإمكانية الاطلاع على حساباتهم المصرفية (لا وجود للسر المصرفي في هذا المجال).
- الاعتماد على مخبرين من الجمهور والموظفين ومصلحة الضرائب (80 % من حالات التهرب الضريبي اكتشفت بواسطة المخبرين) [29].
- اعتماد الجهات المختصة على آلية المكافأة التي تقاس على أساس نسبة معينة من قيمة المال محل الجريمة لمن يبلغ عنها مع وضع سقف لهذه القيمة.
- ضمان سرية المخبرين عند انتهاء التحقيق , ولا يعطى الاسم حتى للقاضي , إلا إذا ظهرت ضرورة لذلك[30].

إن ما سبق ذكره يعتبر من مجمل الإجراءات والضوابط القانونية التي اتخذتها الحكومة السنغافورية لمكافحة الفساد , فحكم القانون حسب لي كوان يوهو الذي يحقق الاستقرار والتنمية لأي دولة , وإن العقوبة الرادعة هي عامل فعال لاختفاء الجريمة أو تقليصها بشكل واضح شرط إن يطبق القانون على الجميع.

ج- موضع سنغافورة في مؤشر الشفافية الدولية:

بعد أن كانت تعتبر من أكثر الدول فسادا , أصبحت سنغافورة خلال الثلاثين سنة الأخيرة أقل الدول فسادا في أسيا ومن بين الدول أقل فسادا في العالم وفق معايير منظمة الشفافية الدولية [31],فلقد أصدرت منظمة الشفافية الدولية من مقرها الرئيسي في العاصمة الألمانية برلين تصنيفها السنوي لدول العالم عن عام 2015 , بحسب الأقل فسادا إلى الأكثر فسادا ,وأعطت المنظمة التي أسست سنة 1993 وتملك أكثر من 100 فرع في العالم لكل دولة علامة تتراوح بين 0 و100, أي أن الدولة التي تحقق أعلى رقم تكون أقل فسادا أما صاحبة العلامة الدنيا فتكون أكثر فسادا ويشمل مؤشر معيار الفساد 168 دولة حول العالم خلال سنة 2015 , وكان كالأتي:

جدول رقم 08: يوضح مؤشر الشفافية لسنة 2015

الرتبة	الدولـــــــة	المؤشر
1	الدنمرك	**91**
2	فلندا	**90**
3	السويد	**89**
4	نيوزلندا	**88**
5	هولندا	**87**
6	النرويج	**87**
7	سويسرا	**86**
8	سنغافورة	**85**
9	كندا	**83**
10	بريطانيا – ألمانيا – لوكسمبورغ	**81**

***المصدر**: تقرير الشفافية الدولية الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية لسنة 2015*

ما يلاحظ من هذا الترتيب هو المرتبة المتقدمة التي احتلتها سنغافورة في الترتيب العالمي (المرتبة الثامنة) فهي الدولة الأسيوية الوحيدة التي احتلت أحد المراتب العشرة الأولى ,مما يبين نجاعة الإجراءات والسياسات التي اتخذتها هذه الدولة في مكافحة الفساد.

4- النتائج وعوامل النجاح:

إن المطلع على التجربة السنغافورية في مكافحة الفساد , يستنتج بعض النقاط الأساسية التي تساعد على النجاح وهي كالتالي:

- وجود الإرادة السياسية , التي لديها القناعة بأن الفساد هو العائق الأساسي لأي برامج أو مخططات تنموية.
- وجود إدارة فعالة , تؤمن أن مكافحة الفساد عبارة عن عملية مستمرة , لابد من القيام بها بشكل منتظم بالاعتماد على جميع هياكل ومؤسسات الدولة.
- التطبيق القوي والصارم للقانون وفرض عقوبات شديدة على الفساد.
- العدالة في تطبيق القانون على الجميع ودون استثناء , فالجميع يخضع للقانون.

الخاتمة:

على عكس العديد من الدول الأسيوية , نجحت سنغافورة في الحد من ظاهرة الفساد , وقد تجلى ذلك في حسن الأداء المستمر للعديد من المؤشرات منها مؤشر الشفافية , وهذا النجاح في حقيقة الأمر, يمكن أن ينسب بنسبة كبيرة إلىالإرادة السياسية للحكومة من خلال حكومة حزب العمل الشعبي, وقد ساعد أيضا على ذلك حجمها الصغير من حيث عدد السكان والاستقرار السياسي والاقتصادي.

فالإدارة السياسية أنتجت قانونا فعالا, ونظاما للتقاضي يتميز بالحيادية والصرامة والمهنية. إضافة إلى الاعتماد على جميع مؤسسات الدولة كشريك في هذا النسيج الذي كان هدفه مكافحة الفساد.

الهوامش والمراجع:

1.Wikipedia.org./wiki/سنغافورة

[2] المرجع السابق

[3] المرجع السابق

[4] البيانات الرئيسية , سنغافورة (تاريخ اطلاع 01 / 03 /2016) على الرابط:

www. ar.actualitix.com/country/sgp

[5] تقرير التنمية لصندوق النقد الدولي 2015

[6] تقرير البنك الدولي 2014

[7] البيانات الرئيسية لسنغافورة على الرابطar.actualitix.com

[8] مجموعة البنك الدولي قياس أنشطةالأعمالdoing business , سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في سنغافورة على الرابط www.arabic.doingbusiness.org/data

[9] World bank group flagship report doing business " measuring regulatory quality and efficency,economy profile,2016, singapore13Th edition,P64.

[10] إبراهيم الحيدري، شبكة الاقتصاديين العراقيين " علينا أن نتعلم من سنغافورة "، (نشر في 04/ 2014/09)، (تاريخ الاطلاع 02/25 2016) على الرابط: www.iraqieconmists.net

[11] المرجع السابق

[12] صدى البلد , سنغافورة تحصد المركز الثاني بتقرير التنافسية العالمية والسابع في الابتكار , والرابع بالبحث (تاريخ الاطلاع 29 /02 2016) على الرابط www.akhbarak.net/news/2015/767969 articl

[13] المرجع السابق

[14] تقرير عن نمو اقتصاد سنغافورة بأكثر من التوقعات في الربع أخير من 2015 (تاريخ اطلاع 2016/02/29) على الرابط: www.icn.com/ar/2016/01/04

[15] لي كوان يو (ترجمة معين الإمام) , سنغافورة من العالم الثالث إلى العالم الأول , مكتبة العبيكان السعودية , 2007،ص 240.

[16] المرجع السابق , نفس الطبعة

[17] بدون مؤلف،" لماذا لا نتعلم من تجربة سنغافورة في مكافحة الفساد "(تاريخ الاطلاع 2016/03/01) على الرابط: Ar-ar.fecebook.com/ashkterabkyamasr/posts/1039644116062628

[18] تقرير وزارة التنمية الإدارية، لجنة الشفافية والنزاهة , التقرير الأول، الاصدار 11،مصر , 2007 , ص 31

[19] عبد الله الحمود , تجربة مكتب التحقيقات في وقائع الفساد في سنغافورة (مدخل إعلامي اتصالي)، (تاريخ الاطلاع 2014/03/01) ونشر بتاريخ (18 /11/ 2015) على الرابط: www.dralhumoodblogspot.com

[20] لي كوان يو،مرجع سبق ذكره،ص 245.

[21] بوابة مصرس للأخبار , (تجربة الدولة النموذج الأعظم في العالم)،(تاريخ الاطلاع 2016/03/01) على الرابط: www.masress.com/elkhabar/32288

[22] المرجع السابق.

[23] المرجع السابق.

[24] الهادي علي بوحمرة , منتدى الشفافية وطن بلا فساد , قراءة في التجربة السنغافورية في مكافحة الفساد (تاريخ الاطلاع 28 /02 /2016) على الرابط: www.transparencyforum.net/details-139html

[25] المرجع السابق

[26] المرجع السابق

[27] المرجع السابق

[28] بوابة مصرس للأخبار، مرجع سبق ذكره

[29] الهادي بوحمرة , مرجع سبق ذكره.

[30] المرجع السابق.

[31] سميحة عبد الحليم، اليوم العالمي لمكافحة الفساد،بوابة أخبار مصر (تاريخ الاطلاع 2016/03/01) على الرابط: www.egynews.net